

## محتويات

### الصفحة

i.....	نبذة تاريخية
iii.....	مقدمة
v.....	مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2001
vi.....	الرموز المستخدمة في التقرير
vii.....	نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2001

## نبذة تاريخية

كانت اللجنة السباعية لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قد أوصت، عند اجتماعها في فبراير 1980، بأن يتولى صندوق النقد العربي مسؤولية إعداد تقرير سنوي موحد يتناول التطورات الاقتصادية في الوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بغية الحد من تعدد الجهود التي تبذل من جانب كل من المنظمات في إعداد مثل هذا التقرير، ولتوفير قاعدة موحدة من البيانات والمعلومات عن إقتصادات الوطن العربي، بحيث يوفر التقرير الموحد خلفية تمكن السادة وزراء المال والاقتصاد العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعاتهم الدورية، وغيرهم من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية، من مناقشة أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي، سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين الأقطار العربية، أو فيما يتصل بالعلاقات بينها وبين دول العالم الخارجي.

وقد صدر العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد في أغسطس 1980 وكان ذلك العدد ثمرة للتعاون بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ثم انضمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لهذا الجهد المشترك منذ العدد الثاني، كما انضمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول منذ العدد الثالث.

وتأمل الجهات الأربع المشاركة في التقرير أن تكون قد وفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وعملت على توصيف الواقع الاقتصادي العربي بصورة علمية وموضوعية دقيقة وحيدة تامة، في إطار متماسك يعكس أهم أبعاد مسارات الاقتصادات العربية، وأن تكون بذلك قد قدمت ما يفيد ويعين المسؤولين والباحثين المهتمين بالشؤون الاقتصادية وتطورها في المنطقة العربية. كما تأمل أن يظل هذا الجهد موضع تطور مستمر، بفضل ما يثيره من تحليلات وتعليقات، وأن يصبح أحد محاور الارتكاز في متابعة تطورات الاقتصاد العربي، وعملاً مساعداً في وضع السياسات الاقتصادية التي تحقق التنمية والاستقرار في أرجاء الوطن العربي، وتدعم مسيرة التعاون والعمل العربي المشترك.

والله من وراء القصد،،،

---

عبد العزيز التركي	جاسم المناعي	عبد اللطيف الحمد	عبد الرحمن السحيباني
الأمين العام	المدير العام	المدير العام	الأمين العام المساعد
للشؤون الاقتصادية	رئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة	للشؤون الاقتصادية
الأمانة العامة	صندوق النقد	الصندوق العربي للإنماء	الأمانة العامة
لجامعة الدول العربية	العربي	الاقتصادي والاجتماعي	لجامعة الدول العربية

## مقدمة

شهدت اقتصادات الدول العربية تطورات متلاحقة منذ صدور العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1980. وقد حرصت الجهات المشاركة في إعداده على أن يعكس التقرير، بصورة موضوعية وعلمية، أوضاع الاقتصادات العربية سواء من ناحية ما يتضمنه من بيانات وتحليلات أو من ناحية منهجية لتصنيف الدول العربية.

ولقد صنف التقرير الدول العربية، في العديدين الأول والثاني منه، إلى أربع مجموعات، اشتملت عضوية المجموعة الأولى على الدول النفطية كثيفة السكان التي تميزت بقاعدة إنتاج متنوعة نسبياً، وضمت كلا من الجزائر والعراق. واشتملت عضوية المجموعة الثانية على الدول النفطية قليلة السكان التي تميزت بقاعدة إنتاجية متنوعة نسبياً، وضمت الإمارات والسعودية وقطر والكويت وليبيا. ولم تضم هذه المجموعة عُمان والبحرين نظراً لأن إنتاج كل منهما من النفط كان يقل عن نصف مليون برميل يومياً، وهو الحد الذي اعتبر فاصلاً لتصنيف الدول النفطية. واشتملت عضوية المجموعة الثالثة على الدول غير النفطية متوسطة النمو، وضمت الأردن والبحرين وتونس وسورية وعُمان ولبنان ومصر والمغرب. أما المجموعة الرابعة فاشتملت عضويتها على الدول غير النفطية الأقل نمواً، وضمت السودان والصومال وموريتانيا واليمن الشمالي واليمن الجنوبي.

ومنذ العدد الثالث، تبنى التقرير تصنيفاً آخرًا للدول العربية، حيث اتضح أنه بالرغم من الاعتبارات التي استند عليها التصنيف السابق، فإن الدول في المجموعتين الأولى والثانية، مضافاً إليها البحرين وعُمان من المجموعة الثالثة، متماثلة عند تحليل التطورات في اقتصاداتها في معظم فصول التقرير، وكذلك الحال بالنسبة للدول العربية المشمولة في المجموعتين الأخيرتين. ولذلك اعتمد التقرير منذ ذلك العدد التصنيف الذي تم بموجبه تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين، هما مجموعة الدول النفطية ومجموعة الدول غير النفطية.

وفي الأعوام الأخيرة، أظهرت التطورات الاقتصادية في الدول العربية وجود حاجة إلى إعادة النظر مرة أخرى في تصنيفها. فمن ناحية، أصبح عدد من دول المجموعة الأولى يعاني من مصاعب اقتصادية مماثلة لتلك التي تواجهها دول المجموعة الثانية، كما أدى انخفاض أسعار النفط وتراجع عوائده إلى انحسار الفوائض لدى دول هذه المجموعة، وظهور الحاجة فيها إلى سياسات مالية تقييدية لاحتواء العجزات المالية التي ظهرت نتيجة لذلك. ومن ناحية أخرى، أخذ إنتاج النفط يتزايد في عدد من دول المجموعة الثانية إلى مستويات لا تقل في بعض الأحيان عن مستوى إنتاج بعض الدول في المجموعة الأولى. وحيث أن الاعتبارات التي تم الاستناد عليها في التصنيف الذي اعتمده التقرير في الأعداد الماضية باتت غير ممثلة لحقيقة الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول من الناحية العلمية، فقد اتفقت الجهات المشاركة في إعداد التقرير على عدم تصنيف الدول إلى أي مجموعات ابتداءً من العدد السادس عشر، علماً بأنه قد يتم تصنيفها في أي فصل حسب الموضوع قيد الدراسة. ولذا فقد يجد القارئ أن بعض الفصول تصنف بعض الدول ضمن مجموعة أو أخرى وأن بعضها لا تصنفها، وأن التصنيف يختلف من فصل لآخر تبعاً لاختلاف مواضيع هذه الفصول. وسيستمر العمل في تحليل التطورات الاقتصادية في الدول العربية دون تصنيف مسبق لها حتى تظهر التجربة وجود الحاجة لذلك.

واستمراراً للنهج المتبع في معالجة التقرير كل عام لأحد الموضوعات التي تهتم الدول الأعضاء كأحد محاوره، فإن موضوع محور التقرير هذا العام هو الفقر، والذي يتناوله التقرير في عدد من فصوله.

وأخيراً، فإنه وفي سبيل تسهيل عملية التحليل المقارن، يناقش التقرير التطورات الاقتصادية في الدول العربية بعد احتساب البيانات المتعلقة بها بالدولار حسب أسعار صرف العملات الوطنية المستقاة من البيانات التي توفرها الدول لأغراض التقرير. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه نظراً لتعرض أسعار صرف عملات عدد من الدول العربية لتقلبات كبيرة خلال العام، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالدولار تختلف في هذه الدول عنها بالعملات الوطنية، وفي بعض الأحيان بصورة ملحوظة.

## مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2001

		<b>المساحة</b>
المساحة الكلية	1.4	مليار هكتار (14.2 مليون كم <sup>2</sup> )
نسبتها إلى العالم	10.2	في المائة
		<b>السكان</b>
عدد السكان	289	مليون نسمة
نسبتهم إلى العالم	4.5	في المائة
العمالة العربية	95.0	مليون عامل
		<b>الناتج المحلي الإجمالي</b>
القيمة بالأسعار الجارية	711.3	مليار دولار
متوسط نصيب الفرد (بسر السوق)	2465.0	دولار
نسبة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية	23.4	في المائة
نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية	11.1	في المائة
		<b>النفط</b>
نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي	61.1	في المائة
نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي	25.5	في المائة
إنتاج النفط الخام	20.5	مليون برميل يومياً
نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي	30.7	في المائة
نسبة إنتاج الغاز الطبيعي إلى الإنتاج العالمي	13.4	في المائة (1999)
		<b>التجارة</b>
الصادرات السلعية	236.0	مليار دولار
نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية	3.9	في المائة
الواردات السلعية	162.9	مليار دولار
نسبة الواردات إلى الواردات العالمية	2.6	في المائة
إجمالي الصادرات البيئية	18.1	مليار دولار
نسبة التجارة البيئية إلى إجمالي التجارة الخارجية	8.4	في المائة
		<b>الاحتياطيات الدولية*</b>
القيمة	117.0	مليار دولار
نسبة الاحتياطيات إلى الواردات (فوب)	77.9	في المائة
		<b>الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة</b>
القيمة	125.7	مليار دولار
قيمة خدمة الدين العام	14.0	مليار دولار
نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات (سلع وخدمات)	14.8	في المائة
نسبة الدين إلى الناتج	43.8	في المائة

\* باستثناء الذهب النقدي.

## الرموز المستخدمة في التقرير

البيان غير متوفر أو لا ينطبق	.....	...
القيمة أو النسبة تعادل الصفر	.....	-
نسبة مئوية	.....	(%)
جرام	.....	ج
كيلو متر	.....	كم
كيلو متر مربع	.....	كم <sup>2</sup>
كيلو جرام	.....	كج/كجم
ملليتر (1/1000 لتر)	.....	مل
ملليمتر	.....	مم
ملليمتر مكعب	.....	مم <sup>3</sup>
متر مكعب	.....	م <sup>3</sup>
برميل نفط يومياً	.....	ب/ي
برميل مكافئ نفط	.....	ب م ن
برميل مكافئ نفط يومياً	.....	ب م ن/ي
طن مكافئ نفط	.....	ط م ن
وحدة حرارية بريطانية	.....	و ح ب
منظمة الأقطار المصدرة للبترول	.....	أوبك
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول	.....	أوابك

## نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2001

يقدم التقرير الاقتصادي العربي الموحد هذا العام نظرة عامة عن التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2001. ويبدأ باستعراض أداء الاقتصاد الدولي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والنفط. وبعد ذلك يستعرض التقرير التطورات المالية والنقدية والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية. ويتناول التجارة الخارجية والبيئية ثم ينتقل إلى موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف. وكمحور لهذا العام يعالج التقرير موضوع تطورات وإنجازات الخصخصة في الدول العربية. كما يقدم التقرير بعد ذلك استعراضاً للعون الإنمائي العربي، ثم يتناول في فصل التعاون الاقتصادي تطور العمل في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل أن يختتم فصوله بشرح أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

### أداء الاقتصاد العالمي

ترجع أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2001، حيث انخفض معدل نموه الحقيقي إلى 2.5 في المائة، مقارنة بمعدل نمو حقيقي بلغ 4.7 في المائة خلال العام السابق. وقد جاء هذا التراجع انعكاساً لعدة عوامل تمثل أهمها في تراجع نشاط قطاع التكنولوجيا، وتفاقم حالة عدم التفاؤل بين المستهلكين في الدول الصناعية الرئيسية، وظهور اختلالات هيكلية ومالية في بعض منها، بالإضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أثرت سلباً على الأداء الاقتصادي خلال الربع الأخير من العام. وقد كان التراجع ملحوظاً بصفة خاصة في مجموعة الدول المتقدمة، في حين كان أقل حدة بالنسبة لمجموعتي الدول النامية والدول المنحولة.

ففيما يتعلق بمجموعة الدول المتقدمة، انخفض معدل النمو الحقيقي فيها إلى 1.2 في المائة خلال عام 2001، مقابل 3.9 في المائة خلال عام 2000. وكان أداء النمو ضعيفاً بصفة خاصة في كل من الولايات المتحدة واليابان في حين كان أقل حدة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة للاقتصادات المتقدمة الأخرى فقد تباين أدائها وإن كان معظمها قد تأثر أساساً بتباطؤ قطاع التكنولوجيا.

وبالنسبة لمجموعة الدول النامية، فقد انخفض معدل النمو فيها إلى 4.0 في المائة في عام 2001، مقابل 5.7 في المائة في عام 2000، وتباين الأداء فيها وفقاً للأقاليم الجغرافية. ففي الوقت الذي كان أداء اقتصادات الدول النامية الأفريقية والآسيوية مرتفعاً نسبياً كان الأداء بمنطقتي الشرق الأوسط ونصف الكرة الغربي أضعف. أما بالنسبة لمجموعة الدول المنحولة، فقد كان أدائها الأفضل نسبياً بين مجموعات الدول حيث بلغ معدل النمو فيها 5.0 في المائة خلال عام 2001 مقابل 6.6 في المائة خلال عام 2000.

وفيما يتعلق بالتضخم، شهدت مجموعة الدول المتقدمة استقراراً نسبياً حيث بلغ معدل التضخم فيها 2.2 في المائة خلال عام 2001 مقابل 2.3 في المائة خلال عام 2000. أما في مجموعة الدول النامية، فقد تراجع التضخم ليصل إلى 5.7 في المائة مقابل 6.1 في المائة في العام الماضي، بينما تراجع بالنسبة للدول المتحولة ليصل إلى 15.9 في المائة مقابل 20.2 في المائة.

وبالنسبة للتجارة الخارجية في السلع والخدمات، فقد تأثر أداءها بالتباطؤ الاقتصادي العالمي حيث انكمش حجمها بمعدل (-0.2) في المائة في عام 2001 وذلك بعد أن كانت قد حققت نمواً بلغ معدله 12.4 في المائة خلال عام 2000. هذا، وكان التراجع ملحوظاً بصفة خاصة في مجموعة الدول المتقدمة حيث انكشمت كل من صادراتها ووارداتها خلال عام 2001. فقد انكشمت الصادرات بمعدل (-1.3) في المائة مقابل نمو بلغ 11.7 في المائة في العام السابق، بينما انكشمت الواردات بمعدل (-1.5) في المائة مقابل نمو بلغ 11.6 في المائة. أما بالنسبة للدول النامية، فقد تراجع معدل نمو صادراتها إلى 3.0 في المائة مقابل 15.0 في المائة، وتراجع معدل نمو وارداتها إلى 2.9 في المائة مقابل 16.0 في المائة. أما شروط التبادل التجاري، فقد تراجعت بالنسبة للدول النامية، بينما سجلت ارتفاعاً بالنسبة للدول المتقدمة.

ومن جانب آخر، فإن عبء المديونية الخارجية لا يزال يشكل عقبة في طريق التنمية بالنسبة لعدد غير قليل من الدول النامية. وعلى الرغم من أن حجم هذه المديونية قد انخفض قليلاً عن مستواه في عام 2000، إلا أن نسبة خدمته إلى الصادرات من السلع والخدمات قد ارتفعت من 23.2 في المائة إلى 25.2 في المائة في عام 2001.

وبالنسبة لأسعار الفائدة والصرف، يلاحظ أن تطوراتها قد عكست جهود بعض الدول للخروج من حالة التباطؤ الاقتصادي. فقد تراجعت أسعار الفائدة في كافة الدول الصناعية الرئيسية خلال العام وسعت اليابان للحد من ارتفاع قيمة الين تشجيعاً للصادرات.

## الاقتصادات العربية

### النمو الاقتصادي العام

انعكست الأوضاع الاقتصادية الدولية خلال عام 2001 على نمط النمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية ومقوماً بالدولار قد انخفض من 727.4 مليار دولار في عام 2000 إلى نحو 711.3 مليار دولار في عام 2001، أي أنه سجل نمواً سالباً بلغ 2.2 في المائة بعد أن كان قد سجل معدل نمو موجب بلغ 12.8 في المائة في العام الماضي.

وقد تأثرت الاقتصادات العربية في عام 2001 بمجموعة عوامل أدت إلى تراجع إجمالي ناتجها المحلي كان من أهمها تراجع الأسعار العالمية لسلة خامات نפט أوبك وانخفاض الكميات المنتجة من النפט الخام مما أدى إلى انخفاض عائدات

الصادرات النفطية العربية من حوالي 192 مليار دولار إلى حوالي 152 مليار دولار. وانخفضت نتيجة لذلك القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية بنحو 12.4 في المائة بعد أن سجلت معدل نمو مرتفع بلغ 57.8 في المائة في عام 2000. كما تأثرت الاقتصادات العربية خلال الربع الأخير من العام بأحداث 11 سبتمبر التي كان لها تأثيرات سلبية على النشاط الاقتصادي الدولي وعلى حركة التجارة الخارجية في السلع والخدمات والأنشطة المرتبطة بها، وما صاحب ذلك من اضطراب الأسواق المالية الدولية وتقلص حجم التدفقات الاستثمارية المتجهة إلى الدول النامية ومنها دول المنطقة العربية.

وقد انعكست تلك التطورات على كل من هيكل الناتج حسب قطاعات النشاط الاقتصادي وحسب بنود الإنفاق. ففي قطاع الصناعات الاستخراجية، انخفضت القيمة المضافة من حوالي 190 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 166.5 مليار دولار عام 2001، وانخفضت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 26.1 في المائة عام 2000 إلى 23.4 في المائة في عام 2001. ومن جانب آخر، ارتفعت بدرجة طفيفة مساهمة كل من قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية من حوالي 11 في المائة في عام 2000 إلى نحو 11.1 في المائة في عام 2001، كما ارتفعت مساهمة قطاعات الخدمات من 44.9 في المائة إلى 46.8 في المائة.

وبالنسبة للإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، تشير التقديرات إلى أن الإنفاق الاستهلاكي، بشقيه الحكومي والخاص، قد ارتفع بمعدل بلغ 0.8 في المائة وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.2 نقطة مئوية عن مستواها في العام السابق لتبلغ 72.4 في المائة. أما الإنفاق الاستثماري فقد ظل عند مستواه في العام السابق تقريباً مع ارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بدرجة طفيفة عن مستواها في العام السابق لتبلغ 19.5 في المائة. ومن جهة أخرى، أدت التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية للدول العربية في عام 2001 إلى انخفاض حصة الصادرات من السلع والخدمات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي من 39.2 في المائة في عام 2000 إلى 37.2 في المائة خلال عام 2001، في حين ارتفعت حصة الواردات من السلع والخدمات من 28.5 في المائة إلى 29.3 في المائة وانحسر الفائض من فجوة الموارد بنحو 2.9 نقطة مئوية عن مستواه في عام 2000 ليبلغ 7.8 في المائة.

وكان من نتائج استمرار غالبية الدول العربية في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي، التي استهدفت المحافظة على استقرار الأسعار والسيطرة على الضغوط التضخمية الداخلية والخارجية، أن اتجهت معدلات التضخم في الدول العربية نحو الانخفاض منذ منتصف التسعينات. وتشير البيانات التي توفرت عن الأسعار بالنسبة لعام 2001 بأن معدل التضخم مقاساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد انخفض في معظم الدول العربية مقارنة بالعام السابق.

## التطورات الاجتماعية

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2001 بحوالي 289 مليون نسمة. ويعتبر معدل نموهم البالغ 2.3 في المائة الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم عدا أفريقيا جنوب الصحراء. وتبين مؤشرات الوضع السكاني أن الدول

العربية تتميز ببطء انخفاض معدلات الخصوبة يصاحبه انخفاض سريع في معدلات الوفيات. ويشير التوزيع العمري للسكان إلى اتساع الشريحة الوسطى للهرم السكاني المتمثلة في الفئة العمرية (15-65 سنة) حيث تتراوح في الدول العربية ما بين 50-73 في المائة. ويعتبر هذا التطور ذو دلالة مهمة لكون هذه الشريحة هي الفئة المؤهلة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية.

وفي مجال التعليم، استمرت الدول العربية في تخصيص نسبة عالية من إجمالي ناتجها القومي لقطاع التعليم، حيث بلغ معدل إنفاقها في المتوسط نحو 5 في المائة مقارنة مع معدل إنفاق بلغ 3.6 في المائة للدول النامية و 5.1 في المائة للدول المتقدمة.

وقد انعكست استثمارات الدول العربية إيجابياً على التعليم حيث تحسنت بصفة عامة معدلات القيد وانخفضت الأمية. ومع ذلك فإن معدلاتها ما تزال مرتفعة في بعض الدول. ويقدر معدل الأمية في الدول العربية ككل بحوالي 38.8 في المائة. وعلى الرغم من التحسن الكبير في معدلات الجنسين بين فئة الشباب، فإن الفجوة بين معدلات الأمية للجنسين لا تزال الأكبر بين الأقاليم الرئيسية في العالم. ويلاحظ انخفاض معدلات القيد وارتفاع الأمية في الدول الأكبر حجماً وذات الدخل المنخفض.

ويقدر إجمالي القوى العاملة في الدول العربية بنحو 95 مليون عامل عام 2001 ويقدر معدل نموها بنحو 3 في المائة سنوياً. ومن الملاحظ أن الدول العربية أصبحت تعاني من تزايد ظاهرة البطالة خاصة بين المتعلمين والداخلين لسوق العمل لأول مرة. ويستوعب قطاع الخدمات نحو نصف القوى العاملة في الدول العربية في حين يستوعب قطاعا الزراعة والصناعة نحو 31.7 في المائة و 18.8 في المائة على التوالي. هذا، ولا تزال الدول العربية تسجل أدنى معدل لمشاركة المرأة حيث بلغ نحو 27 في المائة في عام 1999.

ومن جانب آخر، فإنه نتيجة تحسن ظروف المعيشة ومستوى الخدمات والرعاية الصحية، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية من 45 عاماً في عام 1960 إلى 66.4 عاماً في عام 1999، وانخفضت معدلات وفيات الرضع في جميع الدول العربية تقريباً. ومع ذلك، فإنه لا يزال حوالي 26 في المائة من إجمالي السكان محرومين من مياه الشرب المأمونة. وبالنسبة لخدمات الصرف الصحي، فقد أمكن توفيرها في عدد من الدول العربية لأكثر من 90 في المائة من السكان، في حين أن هذا المعدل لا يزال منخفضاً في عدد آخر من الدول. وبصفة عامة، تتوفر خدمات مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي المناسب في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية.

## القطاع الزراعي

سجل أداء القطاع الزراعي خلال عام 2001 تحسناً بلغ معدله نحو 0.4 في المائة، وبلغت القيمة المضافة لهذا القطاع حوالي 79.4 مليار دولار، وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية إلى حوالي

11.1 في المائة. ويعزى التحسن النسبي في نمو الناتج الزراعي إلى زيادة المساحة المحصولية وتحسن الظروف المناخية في بعض الدول الزراعية مقارنة بالعام الماضي.

وتتحكم محدودية الموارد الزراعية والظروف البيئية والمناخية في إمكانية زيادة المساحة المحصولية وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي. وتمثل محدودية الموارد المائية أهم العوامل التي تحد من التنمية الزراعية، وهي أكثر عناصرها ندرة. ومن الملاحظ أن استخدامات الموارد المائية في الدول العربية تتسم بانخفاض كفاءتها، إذ لا تتجاوز الكميات المستخدمة سنوياً من الموارد المائية (السطحية والجوفية المتاحة) نحو 70 في المائة نظراً لاتساع نطاق الري السطحي التقليدي وكذلك تدني مستوى التشغيل والصيانة في منشآت الري.

ولقد أدت الظروف المناخية المواتية خلال عام 2001 في بعض الدول العربية إلى زيادة المساحة المحصولية بنسبة 5.2 في المائة وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 3.1 في المائة. فقد ارتفع إنتاج الحبوب، الذي يحتل حوالي 71 في المائة من إجمالي المساحة المحصولية، بنسبة 14.1 في المائة. كما ارتفع إنتاج البقوليات بنسبة 8.4 في المائة والبذور الزيتية بنسبة 5.2 في المائة. أما إنتاج محاصيل الألياف والدرنيات والخضار والفواكه، فقد انخفض بنسبة 11.7 في المائة و5.9 في المائة و1.5 في المائة و0.7 في المائة على التوالي.

ومن جانب آخر، سجل الإنتاج الحيواني زيادة خلال عام 2001 بنسبة 4.5 في المائة. فقد ارتفع عدد الأبقار والأغنام خلال العام بنسبة 1.3 في المائة و5.9 في المائة على التوالي نظراً لتحسن مستوى الخدمات البيطرية وتطور أساليب التربية والإكثار الحديثة، مما نتج عنه زيادة في إنتاج اللحم والألبان والبيض بنسبة 6.2 في المائة و3.5 في المائة و4 في المائة على التوالي.

وسجل الإنتاج السمكي عام 2001 زيادة بنسبة 4.8 في المائة ليبلغ حوالي 3.1 مليون طن. ويمثل هذا الإنتاج ثلث الطاقة الإنتاجية السمكية للدول العربية، مما يشير إلى ضعف استغلال الثروة السمكية في الدول العربية ووجود فرص واسعة للاستثمار في هذا القطاع الهام الذي من شأنه أن يدعم الأمن الغذائي العربي.

وفي مجال تجارة المنتجات الزراعية، سجلت قيمة الصادرات الزراعية عام 2000 زيادة بنسبة 13.3 في المائة مقارنة بالعام السابق. أما الواردات، فقد ارتفعت قيمتها نظراً لارتفاع الواردات من السلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب والألياف واللحوم وذلك على الرغم من انخفاض قيمة الواردات من السكر والزيوت النباتية. وفي ضوء ذلك، ارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي في الدول العربية من حوالي 20.4 مليار دولار إلى 22.5 مليار دولار، وأصبحت الصادرات الزراعية تغطي حوالي 25.1 في المائة من الواردات الزراعية.

وقد أسهمت هذه التطورات في استمرار العجز الغذائي الذي بلغت قيمته عام 2000 حوالي 13.5 مليار دولار، وذلك بزيادة بلغت نسبتها 12.5 في المائة بالمقارنة مع عام 1999. وتمثل الفجوة في مجموعة الحبوب حوالي 47 في المائة من

إجمالي الفجوة الغذائية تليها الألبان بنسبة 16.3 في المائة واللحوم بنسبة 11.3 في المائة والسكر بنسبة 8.8 في المائة والزيوت بنسبة 7.6 في المائة. كما تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي من الحبوب والقمح والبقوليات والشعير في حين ارتفعت تلك النسبة فيما يتعلق بالسكر ومجموعة الزيوت.

## القطاع الصناعي

بلغت قيمة الناتج للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي، حوالي 245 مليار دولار بالأسعار الجارية خلال عام 2001، أي بانخفاض بلغت نسبته 8.9 في المائة، مقارنة بمعدل نمو ملحوظ بلغ حوالي 41 في المائة في العام السابق. ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى تراجع معدل نمو الصناعة الاستخراجية نتيجة انخفاض أسعار النفط وإنتاجه، وبالتالي انخفاض العوائد النفطية التي تشكل نسبة عالية من القيمة المضافة في الصناعة الاستخراجية.

ويتأثر الأداء الصناعي العربي بشدة بالتغيرات التي تحدث في نشاط الصناعة الاستخراجية على وجه الخصوص نتيجة لمساهمته الكبيرة في ناتج القطاع، ولاعتماد القطاع الصناعي في العديد من الدول العربية على منتجات هذا النشاط كمادة أولية للإنتاج والتصدير، وكمصدر رئيسي للتمويل. هذا، وقد بلغت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية عام 2001 حوالي 166.5 مليار دولار مقارنة بحوالي 190 مليار دولار عام 2000، وقدرت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العربي بحوالي 23.4 في المائة مقارنة بحوالي 26.7 في المائة في العام السابق. أما القيمة المضافة للصناعة التحويلية، فقد بلغت عام 2001 حوالي 78.7 مليار دولار مقارنة بحوالي 79.1 مليار دولار عام 2000، أي بانخفاض بلغت نسبته 0.5 في المائة مقارنة بمعدل نمو بلغ نحو 12.2 في المائة في العام السابق، كما ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 10.9 في المائة في عام 2000 إلى 11.1 في المائة في عام 2001.

والتطورات التي شهدتها القطاع الصناعي عام 2001 بشقيه الاستخراجي والتحويلي، تتمثل في المشاريع الجديدة والمخططة والتوسعات في المشاريع القائمة التي من شأنها أن تؤدي إلى تطوير الصناعات العربية ورفع قدراتها الإنتاجية. فجاناب الجهود القائمة لبناء مجمع جديد للبتروكيماويات في قطر، تم التوقيع على اتفاقية بناء مجمع عالمي للبتروكيماويات. كما تم في السعودية إنجاز مجمع شركة ينبع للبتروكيماويات، وواصلت شركة سابك السعودية برنامجها التوسعي في الصناعة البتروكيماوية. واستمر خلال العام العمل في مشروع نقل الغاز من قطر إلى أبوظبي، وتم دخول مصنع جديد في أبوظبي لإنتاج حديد التسليح حيز التنفيذ، وانطلاق مشروعين جديدين لإنتاج حديد التسليح والأسلاك، وإنجاز المرحلة الأولى من مجمع صناعي كبير لإنتاج الألومنيوم في مصر، والبدء في تنفيذ مشروع للزيوت وتدشين أربعة مصانع غذائية جديدة في المنطقة الحرة بدبي.

وفيما يتعلق بصناعة تكرير النفط، فقد تم البدء بتشغيل مصفاة جديدة في الشارقة بدولة الإمارات، واستئناف تشغيل الوحدة الثانية في مصفاة ميناء الأحمد في الكويت، والشروع في بناء وحدة تقطير جديدة في مصفاة رأس تنورة في السعودية، وفي إجراء دراسة لتحديث وتوسيع المصافي الكويتية الثلاث، كما تمت دراسة تطوير وتحديث أربع مصافي صغيرة

جديدة في العراق، ودراسة تطوير وتحديث مصفاة في المغرب. كذلك، فقد تم تحديث مصفاة في اليمن وإنشاء مصفاة أخرى جديدة.

ومن الملاحظ أن مجموعة صناعات الأسمدة والحديد والصلب والأسمنت، قد حافظت على معدلات إنتاجها في الوقت الذي تم فيه زيادة طاقتها خاصة فيما يتعلق بصناعة الصلب ورفع نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية وخاصة لمصانع الأسمنت.

ومن جانب آخر، يلاحظ أن التعاون الصناعي العربي المشترك قد ازداد خلال عام 2001، الأمر الذي تجلى بوضوح في مجال صناعة الأدوية حيث أبرمت عدة اتفاقيات للتعاون، وفي مجال نقل الغاز عن طريق الأنابيب كما يعكسه مشروع العريش- العقبة لنقل الغاز المصري إلى الأردن ومن ثم إلى سورية ولبنان.

هذا، وقد كان لسياسات خصخصة القطاع الصناعي في بعض الدول العربية مثل مصر والمغرب وتونس والأردن والسعودية الكثير من الآثار الإيجابية، مما أدى إلى زيادة تنافسية بعض الصناعات التحويلية من الناحية التقنية والتسويقية، وخلق فرض عمل جديدة والمساهمة في خفض الدين العام. فعلى سبيل المثال، أسهمت الخصخصة في تحسين أداء صناعة الحديد الصلب في مصر كما أسهمت كذلك في تحسين أداء قطاع الإسمنت في الدول العربية التي تبنت خصخصة هذه الصناعة.

### التطورات في مجال النفط والطاقة

كان من نتائج التراجع الملحوظ الذي شهده نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2001 الحد من نمو الطلب على النفط الذي لم يحقق سوى زيادة طفيفة لم تتجاوز 100 ألف برميل/يومياً، أي ما نسبته 0.1% مقارنة بمستواه خلال عام 2000. وخشية انهيار أسعار النفط الخام في أعقاب التراجع في النمو الاقتصادي العالمي، انصبحت جهود منظمة أوبك خلال عام 2001 في العمل على استقرار الاسواق وذلك من خلال خفض الإنتاج ثلاث مرات خلال العام بلغت في مجملها 3.5 مليون ب/ي، مما أدى إلى إبقاء الأسعار عند مستويات تلبى تطلعات كل من المنتجين والمستهلكين.

وشهد عام 2001 انخفاضاً في أسعار سلة أوبك بنسبة بلغت 16% مقارنة بعام 2000، إذ انخفض متوسط سعر سلة خامات نفط أوبك إلى 23.1 دولار للبرميل في عام 2001 مقابل 27.6 دولار للبرميل عام 2000. وكان من نتائج الانخفاض النسبي في مستويات أسعار النفط الخام خلال العام تعزيز النمو في المخزونات النفطية التجارية والتي وصلت في نهاية شهر ديسمبر 2001 إلى 45.8 مليون برميل، وهو مستوى يكفي لتغطية 66 يوماً من الاستهلاك. كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض عائدات الصادرات النفطية للدول العربية في عام 2001 بحوالي 38.2 دولار حيث بلغت 153.7 مليار دولار مقارنة بحوالي 191.9 مليار دولار عام 2000.

ومن ناحية أخرى، وصل إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية خلال عام 2001 إلى 7 مليون برميل مكافئ نفط (ب م ن ي) في عام 2001 مقابل 6.9 مليون ب م ن ي في عام 2000، أي بمعدل نمو بلغ 1.4 في المائة. ويلاحظ بأن الدول العربية تعتمد بصورة شبيهة كاملة على المنتجات البترولية والغاز الطبيعي لتلبية احتياجاتها من الطاقة، إذ يغطي هذان المصدران أكثر من 96 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية.

وقد تزايدت نشاطات المسوحات الزلزالية في الدول العربية خلال عام 2001 مقارنة بالعام الماضي. وارتفعت تقديرات إجمالي الاحتياطيات النفطية في الدول العربية إلى 650.7 مليار برميل في عام 2001 مقارنة بحوالي 646.8 مليار برميل في نهاية عام 2000. وعلى الصعيد الآخر، ازدادت تقديرات الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الدول العربية إلى حوالي 40.7 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2001 مقارنة بحوالي 37 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2000. هذا، ويشكل احتياطي الدول العربية حوالي 61.1 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط و25.5 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز.

وقد أدت سياسات الخصخصة التي انتهجتها الدول العربية مؤخراً والتي شملت العديد من القطاعات بما فيها قطاع الصناعة البترولية، إلى تعزيز دور القطاع الخاص في صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات في الدول العربية سواء عن طريق المشاركة في بعض المشاريع القائمة أو المستقبلية أو عن طريق الملكية الكاملة لبعض المشروعات.

## التطورات المالية

شهد عام 2001 تدهوراً في أوضاع الموازنات الحكومية في الدول العربية نتيجة لانخفاض إجمالي الإيرادات العامة، من ناحية، وارتفاع إجمالي النفقات العامة، من ناحية أخرى. فبالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة، انخفضت الإيرادات النفطية بنحو 6.2 في المائة خلال عام 2001 لتصل إلى حوالي 117.9 مليار دولار. كما انخفضت أيضاً الإيرادات غير الضريبية بنحو 5.6 في المائة خلال العام لتبلغ حوالي 20 مليار دولار. أما الإيرادات الضريبية فقد ارتفعت بنحو 2.9 في المائة، الأمر الذي عوض إلى حد ما الانخفاض الذي حدث في بندي الإيرادات المذكورين أعلاه. وقد أدت هذه التطورات مجتمعة إلى انخفاض إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية بنحو 3.5 في المائة خلال العام لتبلغ نحو 196.7 مليار دولار.

وفي جانب النفقات العامة، ارتفع الإنفاق الجاري بنحو 2.4 في المائة خلال عام 2001 في الوقت الذي ارتفع فيه الإنفاق الرأسمالي بنحو 19.6 في المائة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع إجمالي النفقات العامة في الدول العربية بنحو 5.3 في المائة لتصل إلى حوالي 209 مليار دولار خلال العام.

وقد انعكست تلك التطورات بصورة سلبية على الوضع الكلي للموازنات الحكومية المجمعة للدول العربية، حيث تراجع الفائض الجاري فيها بنحو 11 مليار دولار ليبلغ 34.4 مليار دولار وتراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي

نقطتين مئوية لتبلغ 5.4 في المائة خلال عام 2001. كما تحول الفائض الكلي الذي بلغ نحو 5.5 مليار دولار في عام 2000 إلى عجز كلي تقدر قيمته بحوالي 12.3 مليار دولار وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 2 في المائة.

وفيما يتعلق بالديونية العامة الداخلية، فإن التقديرات تشير إلى أن إجمالي الدين العام الداخلي قد ارتفع في الدول العربية خلال عام 2001 بنحو 4.3 في المائة ليصل إلى حوالي 289.5 مليار دولار، كما ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3 نقاط مئوية لتبلغ نحو 52.7 في المائة.

## التطورات النقدية والمصرفية وأسواق الأوراق المالية

في مجال التطورات النقدية، تواصلت في الدول العربية خلال عام 2001 جهود الإصلاح الاقتصادي والهيكلية الهادفة إلى المحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي، وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والتوجه نحو الاعتماد على آليات السوق لتحسين كفاءة استخدام الموارد في الاقتصاد ودعم قدرته التنافسية. وضمن هذا الإطار، واصلت السلطات النقدية في الدول العربية خلال العام اتباع سياسة نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الأسعار وتنظيم مستويات السيولة المحلية والائتمان بما يتلاءم مع متطلبات حركة النشاط الاقتصادي.

ويستدل من البيانات التي توفرت عن غالبية الدول العربية لعام 2001 بأن السياسة النقدية قد نجحت في مواصلة الحفاظ على استقرار الأسعار وضبط معدلات التضخم مقاساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. كما اتسمت السياسة النقدية خلال عام 2001، بوجه عام، بالمرونة بحيث شهدت المجالات النقدية توسعاً ظل متماشياً مع احتياجات الاقتصادات العربية للتمويل، وتنامى الائتمان المقدم للاقتصاد بصورة مكنت من تلبية الطلب على التمويل الصادر عن القطاعات الإنتاجية.

وقد أظهرت البيانات أن معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية ككل قد ارتفع خلال عام 2001 بنسبة بلغت 11.0 في المائة مقارنة مع نحو 9.7 في المائة في العام السابق. أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقد تباينت معدلات نمو السيولة المحلية خلال العام. ففي الجزائر وجيبوتي والسعودية وسورية والكويت ومصر والمغرب، بلغت معدلات نمو السيولة المحلية مستويات أعلى مما كانت عليه في العام السابق. أما في الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسودان ولبنان وليبيا وموريتانيا واليمن، فقد كان الوضع على عكس ذلك، في حين بقيت السيولة المحلية خلال العام في قطر عند المستوى الذي كانت عليه في العام السابق تقريباً.

وبالنسبة للعوامل المؤثرة على السيولة المحلية خلال العام، فقد واصل صافي الأصول الأجنبية دوره كمصدر للتوسع في السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية ككل، وإن كان ذلك بدرجة أقل من العام الماضي. كما تزايد دور صافي الائتمان المحلي كمصدر للتوسع في السيولة المحلية خاصة بعد أن تحول الأثر الانكماشى لصافي الائتمان الحكومي إلى أثر

توسعي خلال العام في ضوء تدهور أوضاع الموازنات الحكومية. أما صافي البنود الأخرى فقد واصل تأثيره الانكماشى على السيولة المحلية وذلك للعام الثاني على التوالي.

وفي مجال التطورات المصرفية تشير البيانات المجمعة لميزانيات المصارف التجارية العربية أن المصارف قد شهدت توسعاً في نشاطها خلال عام 2001 حيث ارتفع كل من إجمالي الموجودات المصرفية وإجمالي الودائع المصرفية وكذلك القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة لمختلف القطاعات الاقتصادية وبخاصة في القطاع الخاص. غير أن معدلات الارتفاع قد كانت أقل من العام الماضي. وتعتبر نتائج أداء المصارف التجارية العربية جيدة بوجه عام في ظل التباطؤ في النشاط الاقتصادي خلال عام 2001. ومن ناحية أخرى، واصلت المصارف التجارية العربية جهودها لتطوير وتوسيع أنشطتها وحرصها على مواكبة التطورات في مجال التقنيات والخدمات المصرفية وإدخال العمل بالملائم منها، حيث بدأ في هذا الصدد عدد محدود من المصارف العربية في تقديم خدمات الصيرفة عبر شبكة الإنترنت. كما واصلت المصارف تدعيم قواعدها الرأسمالية وزيادة إنفاقها في مجالات تنمية الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة.

وبالنسبة لأسواق الأوراق المالية، واصلت الدول العربية خلال عام 2001 إدخال المزيد من الإصلاحات على أسواقها المالية شملت تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية لجعلها تتماشى مع المستجدات والمعايير الدولية، وتحديث أنظمة التداول وأنظمة التسوية والحفظ المركزي، بالإضافة إلى إدخال تعديلات على متطلبات الإفصاح ومتطلبات الإدراج وإدخال أدوات مالية جديدة، وتدعيم انفتاح الأسواق على بعضها البعض من خلال الإدراج المشترك. أما فيما يتعلق بأداء أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في قاعدة بيانات الصندوق، فقد أظهر المؤشر المركب لصندوق النقد العربي تراجع الأداء العام لهذه الأسواق، إذ انخفض بنسبة 1.1 في المائة مقارنة مع عام 2000. إلا أنه بالمقارنة مع أداء الأسواق المالية الدولية، فإنه يمكن القول أن أداء الأسواق العربية، كما يعكسه المؤشر المركب للصندوق، كان أكثر استقراراً. فقد انخفضت أهم المؤشرات العالمية خلال هذا العام بنسب متفاوتة، إذ انخفض مؤشر نيكى الياباني بنسبة 25.5 في المائة، ومؤشر كاك الفرنسي بنسبة 22.0 في المائة، ومؤشر فوتسي البريطاني بنسبة 16.2 في المائة، ومؤشر S&P 500 بنسبة 13.0 في المائة. كما انخفض مؤشر مؤسسة التمويل الدولية (ستاندرد آند بورز) الذي يقيس أداء الأسواق المالية في الدول الناشئة بنسبة 2.8 في المائة.

## التجارة الخارجية والبيئية

تراجعت التجارة الخارجية للدول العربية عام 2001 إثر انخفاض الأسعار العالمية لتصدير النفط الخام وأسعار عدد من السلع الأولية الأخرى الهامة في الدول العربية. كما أثرت أحداث 11 سبتمبر على أداء التجارة الخارجية العربية في الربع الأخير من عام 2001، وذلك من خلال تأثيراتها السلبية على النشاط الاقتصادي الدولي وعلى حركة التجارة الدولية في السلع والخدمات.

ففي جانب الصادرات، انخفضت قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة 8 في المائة، وسجلت قيمة صادرات الدول العربية التي يشكل فيها النفط الخام السلعة الرئيسية للتصدير أعلى نسب التراجع. بينما سجلت غالبية الدول العربية التي لديها تنوع نسبي في الصادرات زيادات تراوحت بين 3 في المائة في المغرب و20 في المائة في الأردن. أما قيمة الواردات العربية الإجمالية فقد سجلت زيادة بلغت نسبتها نحو 5 في المائة عام 2001، وهي أقل من نسبة زيادة الواردات العربية عام 2000.

وبالنسبة للتجارة العربية البينية، فقد سجلت زيادة طفيفة لا تتعدى نسبتها واحد في المائة سواء في جانب الصادرات أو الواردات. ويعزى الاستقرار النسبي لقيمة التجارة العربية البينية في جزء كبير منه إلى التنوع النسبي في الصادرات البينية الذي يجعل النفط الخام ومنتجاته تشكل أهمية أقل في الصادرات البينية مما تشكله في الصادرات العربية الإجمالية.

وفيما يخص التجارة العربية البينية للتجمعيين العربيين، وهما مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي، فلا تزال أهمية التجارة البينية لهما متواضعة حيث تبلغ نسبة 6 في المائة من التجارة الإجمالية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 3 في المائة من التجارة الإجمالية لاتحاد المغرب العربي. وبالمقارنة، تبلغ حصة التجارة العربية البينية حوالي 8.5 في المائة من التجارة العربية الإجمالية، الأمر الذي يشير إلى الإمكانيات الأوسع لتنمية التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت عامها الخامس.

## موازن المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف

في مجال موازين المدفوعات، واصلت الدول العربية خلال عام 2001 تحقيق فوائض في موازين الحسابات الخارجية الجارية والموازن الكلية، وإن كان ذلك بدرجة أقل من مستوى الفوائض الذي تحقق في عام 2000.

ويرجع وجود الفوائض في موازين الحسابات الخارجية الجارية إلى الفوائض الذي تحقق في الميزان التجاري لمجموع الدول العربية ويقدر بنحو 73 مليار دولار. وعلى الرغم من أن هذا الفائض يقل بنسبة 23 في المائة عن الفائض المحقق في عام 2000، إلا أنه مع ذلك يعتبر ثاني أكبر فائض تجاري يتحقق منذ عام 1981. ويعكس ذلك بشكل رئيسي نجاح منظمة أوبك في التعامل مع ظروف تباطؤ الطلب العالمي على النفط وارتفاع المخزون منه من خلال إجراء تخفيضات مناسبة في الإنتاج أظهرت الدول الأعضاء التزاماً طيباً بها بما حال دون حدوث انهيار في الأسعار. كما يعكس أيضاً نجاح عدد من الدول العربية في تنشيط صادراتها من الغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال، ونجاح بعضها في تحقيق زيادة في الصادرات غير النفطية، إضافة إلى اعتدال نمو الواردات بشكل عام في المنطقة العربية في ظل السياسات والإجراءات الإصلاحية الجاري تطبيقها.

وبجانب الفوائض في الميزان التجاري، يلاحظ أن عام 2001 شهد تراجعاً في حجم العجز المسجل في موازين الخدمات والدخل للدول العربية والذي انخفض بنحو 20 في المائة ليصل إلى حدود 18 مليار دولار. كما يلاحظ أيضاً أن العجز في

صافي التحويلات من المنطقة العربية انخفض بنسبة 6.5 في المائة ليصل إلى نحو 8 مليار دولار. وقد أسفرت التطورات في الموازين التجارية وموازن الخدمات والدخل والتحويلات خلال عام 2001 عن تحقيق فائض في موازين الحسابات الخارجية الجارية يقدر بنحو 47.4 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 7.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة إلى أن الموازين الجارية للدول العربية كانت قد أسفرت عن فائض بلغ نحو 65 مليار دولار، أي ما نسبته 10.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000.

ولقد سمح الفائض المحقق في موازين الحسابات الخارجية الجارية بزيادة الاستثمارات العربية في الخارج، وتحقيق فائض في الموازين الكلية للدول العربية في حدود 18.9 مليار دولار. كما سمح الفائض أيضاً بزيادة حجم الاحتياطيات الخارجية الرسمية التي ارتفعت بنسبة 14.4 في المائة لتصل إلى نحو 117 مليار دولار في عام 2001.

وعلى صعيد المديونية الخارجية، سجل وضع المديونية الخارجية لمجموع الدول العربية المقترضة تحسناً طفيفاً خلال عام 2001 مقارنة بالعام السابق وذلك في قيمته المطلقة وفي نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي. فقد انخفض إجمالي الدين القائم في ذمة الدول العربية المقترضة من 127.7 مليار دولار في عام 2000 إلى نحو 125.7 مليار دولار في عام 2001. وظلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي دون مستوى 50 في المائة وذلك للعام الثاني على التوالي حيث انخفضت من 48.6 في المائة في عام 2000 إلى 45.9 في المائة في عام 2001. كما انخفضت أيضاً نسبة خدمة الدين العام الخارجي للدول المقترضة إلى إجمالي صادراتها من السلع والخدمات من 15.4 في المائة في عام 2000 إلى 14.8 في المائة في عام 2001.

وفي مجال أسعار ونظم الصرف، تعرضت خمس عملات عربية أكثر من غيرها من العملات العربية إلى ضغوط على أسعار صرفها عام 2001، وهي الجنيه المصري، والدينار الليبي، والأوقية الموريتانية، والدرهم المغربي، والليرة اللبنانية. ففي مصر، قامت السلطات بتخفيض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار أربع مرات خلال عام 2001، وبلغت النسبة التراكمية لهذه التخفيضات خلال العام حوالي 16.8 في المائة. وفي ليبيا، قامت السلطات بتخفيض سعر صرف الدينار الليبي بنسبة 19 في المائة خلال عام 2001 وذلك في محاولة لتوحيد أسعار صرف الدينار وتحقيق تقارب مع سعر صرف الدينار في السوق الموازية. وفي موريتانيا، انخفضت قيمة الأوقية الموريتانية مقابل الدولار بنسبة 6.8 في المائة بعد أن اتبعت السلطات النقدية سياسة تثبيت الأوقية مقابل اليورو وذلك لاحتواء التضخم في موريتانيا. وفي المغرب، قامت السلطات بتخفيض سعر صرف الدرهم من خلال تعديل أوزان العملات الرئيسية المكونة للسلة الخاصة من العملات التي تحدد قيمة الدرهم المغربي. ويهدف هذا التعديل إلى دعم القدرة التنافسية للصناعات التصديرية والسياحة المغربية. وفي لبنان، تعرض سعر صرف الليرة اللبنانية المثبت مقابل الدولار لضغوط حادة في سوق القطع اللبناني الأمر الذي استوجب تدخل مصرف لبنان في السوق للدفاع عن ذلك السعر.

## تطورات وإنجازات الخصخصة في الدول العربية

اكتسبت الخصخصة أهمية متزايدة خلال العقد الماضي في إطار الجهود الكبيرة التي أخذت معظم الدول النامية في بذلها لإصلاح أوضاع اقتصاداتها. ويعود ذلك بصورة عامة، إلى التحول الكبير الذي حدث في استراتيجية التنمية التي اتبعتها معظم الدول النامية، وذلك من استراتيجية شمولية ارتكزت على التوجيه المركزي للموارد وللإدارة الاقتصادية أدت إلى هيمنة القطاع العام على الاقتصاد وتفشى القيود الإدارية في جميع جوانبه، إلى استراتيجية تركز على آلية السوق في تخصيص الموارد وتستهدف تحرير الاقتصاد من القيود وانفتاحه على الخارج وإفساح مجال أكبر أمام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن حصيلة الخصخصة في الدول العربية بلغت خلال الفترة ما بين عامي 1990 و2001 حوالي 17.5 مليار دولار. وقد بلغت نسبة إيرادات الخصخصة في كل من المغرب ومصر حوالي 30 في المائة من مجمل إيرادات الخصخصة في الدول العربية وبلغت نسبة الإيرادات في الكويت حوالي 23 في المائة ونسبة الإيرادات في كل من الأردن وتونس حوالي 6 في المائة من مجمل الإيرادات في الدول العربية.

وتتبع الدول العربية أساليب مختلفة لخصخصة مؤسساتها العامة، أبرزها أسلوب الخصخصة عن طريق البيع لمستثمر رئيسي. ويقدر نصيب هذا الأسلوب بحوالي 63 في المائة من مجمل إيرادات الخصخصة. أما أسلوب البيع من خلال سوق الأوراق المالية (البورصة)، فيقدر نصيبه بحوالي 30 في المائة من مجمل إيرادات الخصخصة. وبالإضافة إلى هذين الأسلوبين، تتبع الدول العربية أساليب أخرى أبرزها بيع جزء من أسهم الشركة إلى العاملين فيها بشروط ميسرة، وحل المؤسسة العامة المعنية وتصفيتها وبيع أصولها إلى المستثمرين في القطاع الخاص، ونقل إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص بموجب عقود إدارة مع إبقاء حق الملكية في يد الدولة.

وقد سعت الدول العربية، كغيرها من الدول النامية، إلى خصخصة المؤسسات التي تعمل في قطاعات تنافسية كالصناعة والزراعة والسياحة في المراحل الأولى من تنفيذ برامج الخصخصة. وفي السنوات القليلة الماضية تسارعت جهود خصخصة مرافق البنية التحتية في الدول العربية الأمر الذي يعزى إلى نشوء احتياجات كبيرة لتطوير هذه المرافق نتيجة للنمو الاقتصادي والسكاني الذي شهدته معظم الدول العربية، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، و انخفاض كفاءتها نتيجة نقص التمويل الملائم وقصور الإدارة. وتشير التقديرات إلى أن حصيلة خصخصة هذه المرافق بلغت بين عامي 1997 و2001 قرابة 5.6 مليار دولار مشكلة بذلك حوالي 30 في المائة من مجمل إيرادات الخصخصة. وقد تركزت أنشطة خصخصة البنية التحتية بشكل أساسي في قطاعي الكهرباء والاتصالات وذلك نظراً للتطورات الكبيرة والمتلاحقة في التكنولوجيا المستخدمة في هذين القطاعين والتي أدت إلى انخفاض حجم وتكلفة الشبكات المتعلقة بهما.

وعلى الرغم من المراحل التي قطعتها مسيرة الخصخصة في الدول العربية، فهي لا تزال تتسم بالضعف فيما يتعلق بالتنفيذ والمجالات التي تغطيها خصوصاً إذا ما قورنت مع دول أخرى كدول أمريكا اللاتينية أو دول أوروبا الشرقية أو

دول شرقي آسيا، إضافة إلى أن مشاركة القطاع العام في الاقتصاد في الدول العربية لا تزال من أعلى النسب في العالم. ويعود بطء الخصخصة في الدول العربية إلى عدد من المشاكل الشائعة بين الدول بدرجات متفاوتة، يتعلق بعضها بالمؤسسات في حد ذاتها وبعضها الآخر بالوضع العام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

## العون الإنمائي العربي

يعتبر العون الإنمائي العربي جانباً مهماً من جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، من جهة، وبينها وبين باقي الدول النامية، من جهة أخرى. ويتميز هذا العون بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد وبالتالي ارتفاع عنصر المنحة فيه. ومن أبرز ما تتسم به معظم القروض المقدمة في هذا الإطار هو عدم تقييدها بشروط التوريد والتنفيذ من قبل الدول والمؤسسات المانحة وعدم تدخل هذه الدول في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدول المستفيدة. وبذلك يكتسب العون الإنمائي العربي دلالات مهمة ذات أبعاد تنموية وحضارية، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الدول العربية الرئيسية المانحة للعون هي دول نامية تعتمد على عائدات النفط لمواجهة أعبائها والتزاماتها المالية الداخلية والخارجية بما في ذلك التزاماتها في إطار العون الذي تقدمه.

وقد بلغت المساعدات العربية الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية عام 2001 حوالي 1.4 مليار دولار. وبذلك يبلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات خلال الفترة 1970-2001 حوالي 110.5 مليار دولار بلغت مساهمة السعودية فيها 64 في المائة والكويت 16.3 في المائة والإمارات 10.6 في المائة بينما ساهمت الدول العربية المانحة الأخرى بالباقي. وبلغت نسبة العون العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للمانحين الرئيسيين لعام 2001 حوالي 0.4 في المائة حيث بلغت هذه النسبة 0.6 في المائة في الكويت و0.4 في المائة في السعودية و0.3 في المائة للإمارات.

وفي ضوء الأهمية المتزايدة لدور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، قامت بعض مؤسسات التنمية الأعضاء في مجموعة التنسيق العربية بتطوير وتعديل واستكمال نظمها القانونية والإدارية والمالية بشكل يسمح بتمويل مشروعات القطاع الخاص ضمن برامجها الإقراضية، بدأها البنك الإسلامي للتنمية في عام 1995 بإنشاء إدارة تنمية الأعمال في إطار هيكله التنظيمي كما أنشأ عام 2000 المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص، ثم تلاه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام 1997 حيث قام بتعديل اتفاقية إنشائه على نحو يخوله المساهمة في تمويل مشروعات القطاع الخاص، واستكمل صندوق الأوبك عام 1999 الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة لتوجيه جزء من برنامجه الإقراضي لدعم المشروعات الخاصة.

وقد واصلت مؤسسات وصناديق التنمية العربية جهودها في دعم مشاريع التنمية في معظم الدول النامية. وبلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لهذه المؤسسات لعام 2001 حوالي 4.2 مليار دولار، ساهم البنك الإسلامي للتنمية فيها بنسبة 38.1 في المائة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 22.3 في المائة والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 9.3 في المائة وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 9.2 في المائة والصندوق السعودي للتنمية بنسبة

7 في المائة وصندوق النقد العربي بنسبة 6.3 في المائة وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بنسبة 4 في المائة والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بنسبة 3.8 في المائة. وبهذا، بلغ المجموع التراكمي للالتزامات العملياتية التمويلية لمؤسسات وصناديق التنمية العربية حتى نهاية عام 2001 حوالي 60.3 مليار دولار.

## التعاون الاقتصادي العربي - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بانتهاء عام 2001 تكون منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد أكملت عامها الرابع، وبدأ تطبيق الشريحة الخامسة من التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل لتصل نسبة التخفيض المتدرج ابتداء من 2002/1/1 إلى 50 في المائة من تلك التي كانت مطبقة في 1997/12/31. وتشكل هذه النسبة تخفيضاً هاماً على أسعار السلع العربية المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج التنفيذي تضمن خطة عمل وبرنامج زمني لإنشاء المنطقة حددت فترته بعشر سنوات تبدأ في الأول من يناير/كانون الثاني عام 1998 وتنتهي في مطلع عام 2007. ويتم خلال هذه الفترة تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية بنسب سنوية متساوية تبلغ 10 في المائة من تلك الرسوم التي كانت مطبقة في 1997/12/31. وبعد تجربة تطبيق استمرت أربع سنوات، ورغبة من الدول العربية في الإسراع في استكمال إقامة هذه المنطقة، أدخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعديلاً على البرنامج التنفيذي يقضي باستكمال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع مطلع عام 2005 ويكون ذلك من خلال تطبيق نسب تخفيض على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عامي 2004 و2005 تبلغ 20 في المائة في كل منهما.

وقد استطاعت الدول الأعضاء خلال فترة السنوات الأربعة الماضية التغلب على العديد من العقبات التي تعترض التطبيق الفاعل للمنطقة، ويأتي على رأسها موضوع الاستثناءات والتي ستنتهي جميعها في 2002/9/16، بجانب الإعداد المنتظم للبرنامج الزراعي وفق أسس ومعايير ثابتة تم الاتفاق عليها بين الدول أعضاء المنطقة. كما تم تحديد آلية وأسلوب فض المنازعات التي تنشأ في إطار تطبيق البرنامج التنفيذي. ويجرى العمل حالياً في إطار اللجنة الفنية لقواعد المنشأ لاستكمال إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية. ويعتبر إعداد هذه القواعد هاما لاحكام التنفيذ للمنطقة ولضمان عدم تسرب أية سلعة غير عربية المنشأ إلى أسواق الدول الأعضاء والاستفادة من الميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية، كما أنها ستساهم في معالجة موضوع الاستثناءات وتقلل منها.

وعلى الرغم من أن مرحلة التطبيق العملي خلال السنوات الأربعة الماضية قد شهدت نجاح استكمال العديد من إجراءات تنفيذ المنطقة، إلا أنها قد أثارت في الوقت نفسه العديد من القضايا التي لا تزال عالقة والتي تتطلب الإسراع في استكمال معالجتها من أجل تفعيل المنطقة. وتتمثل أهم هذه القضايا في القيود غير الجمركية التي تشكل عقبة رئيسية أمام مسيرة تحرير التجارة العربية البينية، وآلية متابعة تنفيذ قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية لضمان تمتع السلع عربية المنشأ

وحدها بالإعفاءات والامتيازات التي تتيحها المنطقة. كما أن من بين القضايا كذلك معاملة منتجات المناطق الحرة، ومدى انسجام الاتفاقيات الثنائية التي تبرمها الدول الأعضاء في المنطقة مع أحكام البرنامج التنفيذي.

## الاقتصاد الفلسطيني

تأثر أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2001، بالسياسات الإسرائيلية القمعية والتدميرية المتمثلة في إغلاق المدن الفلسطينية وعزلها عن العالم وتدمير البنى الأساسية ومؤسسات السلطة الوطنية بجانب تجريف الطرق والأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة. وأدى كل ذلك إلى تدني أداء الاقتصاد الفلسطيني وتراجع كافة مؤشرات أداء القطاعات الاقتصادية، ونقشي البطالة لتصل إلى معدلات تفوق 80 في المائة، وتراكم الدين العام. وتقدر خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2001 بحوالي 7.5 مليار دولار.

فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني عام 2001 ليصل إلى 1466 مليون دولار مقارنة بنحو 4579 مليون دولار عام 2000، كما انخفض الناتج القومي ليصل 2127 دولار عام 2001 مقارنة بنحو 5466 مليون دولار عام 2000. ونتج عن ذلك تدني نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 422 دولار في عام 2001 بنحو 1420 دولار عام 2000. كما تدني أيضاً نصيب الفرد من الناتج القومي من نحو 1695 دولار عام 2000 إلى 613 دولار عام 2001. وانخفضت معدلات الاستثمار بصورة واضحة، وانعدم الاستثمار العام لعدم توفر أي إمكانيات لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أدت عوامل عدم الاستقرار وانعدام الأمن في الأراضي الفلسطينية إلى تقلص الاستثمار الخاص، حيث لم يتعد 120 مليون دولار عام 2001 مقارنة بنحو 1257 مليون عام 2000. كما انخفضت معدلات الاستهلاك العام والخاص بنسبة بلغت نحو 20 في المائة و75 في المائة على التوالي مقارنة بعام 2000، ويعكس كل ذلك سوء الأحوال الاقتصادية بالأراضي الفلسطينية، ووصول الاقتصاد الفلسطيني إلى مرحلة أقرب إلى التوقف التام خلال عام 2001.

وواجهت السلطة الوطنية صعوبات بالغة خلال عام 2001 في تدبير الموارد الضرورية اللازمة بعد أن انقطعت الموارد التقليدية. وأوقفت إسرائيل تحويل مستحقات السلطة الوطنية من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة والتي تمثل أكثر من 50 في المائة من مواردها إضافة إلى تنازل حصيلة الضرائب المحلية نتيجة توقف النشاط الاقتصادي. وفي الوقت ذاته، تضاعفت مسؤوليات السلطة تجاه توفير مختلف الخدمات والوفاء بالتزاماتها تجاه النفقات الجارية وسداد مرتبات العاملين. وقد ساهم العون العربي إلى حد كبير في تذليل بعض الصعوبات التي واجهتها السلطة الوطنية إذ قدمت الحكومات العربية دعماً في شكل منح وقروض من خلال صندوقي الأقصى والقدس الشريف، وتراوحت المنح الحكومية ما بين 50 و60 مليون دولار شهرياً.

وعلى الرغم من ازدياد العون الأجنبي، العربي والدولي، الحكومي والأهلي للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها وذلك بالمقارنة مع الأعوام السابقة، إلا أن حجم هذا العون يقل كثيراً عن الاحتياجات الفعلية للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وتقدر المصادر الدولية حاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى دعم يتراوح ما بين 7 و8 مليار دولار لإعادة الأعمار وتنشيط الاقتصاد.

